بيان
وفد دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة

يلقيه

السيدة/ هيام خالد الفصّام
باحثة إقتصادية

أمـــام
اللجنة الثالثة (الاجتماعية والانسانية والثقافية)
الدورة الثانية والسبعون للجمعية العامة للأمم المتحدة

البند (64): تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية

مقر الأمم المتحدة - نيويورك
الخميس الموافق 2 نوفمبر 2017

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدة الرئيس،،،

يطيب لي في البداية أن أعبر عن الشكر والتقدير لسعادة مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وفريق عمله المساعد لما يبذلونه من جهود حثيثة للحد من تداعيات أزمة اللاجئين والمشردين داخلياً التي بات وجودها خطراً يهدد السلم والأمن الدوليين، ويستدعي أن نعمل جميعاً وبإرادة صادقة وجادة لوضع الحلول المناسبة لهذه الأزمة الإنسانية التي تفاقمت بشكل مروع خلال السنوات الأخيرة.

كما أود أن أشير الى تقرير المفوض السامي الوارد في الوثيقة (A/71/12)، والذي يؤكد فيه على الحاجة الملحة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزوح والتشرد القسري، والعمل بطرق مبتكرة لتهيئة الظروف اللازمة لضمان العودة الطوعية للاجئين والمشردين إلى أوطانهم، كما نشاطر المفوض السامي دعوته المجتمع الدولي إلى العمل مع الدول والشركاء الآخرين لتنفيذ ولاية المفوضية المتوفرة في توفير الحماية وإيجاد الحلول المناسبة، والسعي إلى تحفيز التعاون الدولي نيابة عن اللاجئين والمشردين.

السيدة الرئيس ،،،

تعرب دولة الكويت عن قلقها حيال تزايد أعداد اللاجئين والنازحين حول العالم، حيث بلغ عددهم 65 مليون لاجىء حسب إحصائيات الأمم المتحدة. ولابد لنا هنا من الإشادة بما توصلت إليه الأمم المتحدة في إطار "إعلان نيويورك للاجئين والمهاجرين"، الذي تناول الإحتياجات الأساسية للمهاجرين والنازحين بغرض تحسين مستوياتهم المعيشية، والتطلع إلى "الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين" في تقرير المفوض السامي لعام 2018، وذلك لتعزيز التعاون المنهجي والمستدام بين جميع الشركاء.

السيدة الرئيس،،،

إدراك الكويت لواجبها الإنساني في محيطها الإقليمي والدولي وسعيها لتقديم المساعدات ثنائياً ودولياً للتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية والأزمات سواءً مباشرة الى الدول المتضررة أو عبر الوكالات الدولية المتخصصة أو عن طريق تنظيم وإستضافة عدة مؤتمرات للمانحين، حيث تجاوز إجمالي ما قدمته دولة الكويت من مساعدات إنسانية خلال السنوات الخمس الماضية أكثر من مليارين دولار لمجتمع النازحين واللاجئين في سوريا والعراق واليمن وفلسطين ومناطق مختلفة من العالم، عبر منظمات الأمم المتحدة المعنية بالعمل الإنساني والجمعيات الخيرية الكويتية.

السيدة الرئيس،،،

وفي إطار سعي دولة الكويت المستمر في دعم "المقيمين بصورة غير قانونية"، فقد اتخذنا تدابير إجرائية بهذا الشأن، منها إنشاء جهاز مركزي لمعالجة أوضاعهم في البلاد، وتنفيذ خارطة طريق معتمدة لتقديم إمتيازات وتسهيلات اجتماعية ومدنية لهذه الفئة، قائمة على العدالة وتتفق مع مباديء حقوق الإنسان والمصلحة العليا للبلاد، **بالإضافة إلى تصنيف "المقيمين بصورة غير قانونية" إلى 3 شرائح تبعا لمراكزهم القانونية: الشريحة الأولى مطلوب تعديل أوضاعهم، الشريحة الثانية من الممكن النظر بتجنيسهم، والشريحة الثالثة التي تمنح لهم إقامة في البلاد.**

السيدة الرئيس،،،

وفي الختام، إيماناً من دولة الكويت بدورها الإنساني فقد ضاعفت مساهماتها الطوعية السنوية الثابتة لعدداً من الوكالات والهيئات الدولية المعنية بأوضاع اللاجئين والمهاجرين، **كما نجدد إلتزامنا بمواصلة العمل في إطار المجتمع الدولي للتخفيف من آثار حركات النزوح والهجرة، والدعوة لتضافر الجهود الدولية من أجل إيجاد حلول لأزمات اللاجئين والمهاجرين في شتى أنحاء العالم.**

شكراً السيدة الرئيس،،،